

Distr.: General
10 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

عمليات صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة
أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق
الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

قدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 40/34، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً، بالتشاور مع المستفيدين من صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وهو التقرير الذي تناولت فيه مفوضية التقييم أنشطة الصندوق الاستثماري لأجل الاضطلاع بولايته في مجال التدريب وبناء القدرات، وأن يقدم التقرير إلى المجلس في دورته 49 بمناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء الصندوق الاستثماري، في آذار/مارس 2022. ويقدم التقرير مستجدات البرامج والأنشطة التي اضطلع بها الصندوق الاستثماري منذ أن أنشأه المجلس بموجب قراره 26/19، ويقترح بعض التوصيات بشأن كيفية تحسينها.

* أدرجت المرفقات بهذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

المعلومات الأساسية والولاية

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان بموجب قراره 26/19، الذي اعتمده في 23 آذار/مارس 2012. وأنشئ الصندوق الاستثماري بمبادرة من مجموعة أساسية من الدول بقيادة المديف وموريشيوس، بهدف تمكين الدول الأعضاء التي ليست لها بعثة دائمة في جنيف من المشاركة في المجلس، فتشجع بذلك مشاركة جميع الدول الأطراف في عمل المجلس مشاركة عالمية ومجدية.

2- ويقدم الصندوق الاستثماري، الذي يديره فرع مجلس حقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التمويل لأجل تنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) حلقات تدريبية وأنشطة لبناء القدرات محددة الهدف، من ضمنها التعلم الإلكتروني، تتناول النظام الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد المجلس وآلياته وطريقة أدائه وظائفه؛

(ب) السفر والإيواء لأجل المشاركة في دورات المجلس؛

(ج) برامج الزمالة لأجل شغل وظائف مدة ثلاثة شهور، تكون ذات صلة بعمل المجلس؛

(د) دورات تدريبية تمهيدية لتقديم معلومات عن النظام المتعدد الأطراف في حقوق الإنسان، إلى جانب تدريب مركز وعملي يتعلق بوسائل وطرائق عمل المجلس وآلياته.

3- وفي عام 2017، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراره 40/34، وهو القرار الذي حاز على ثاني أكبر قدر من الرعاية منذ إنشاء المجلس في عام 2006. وفي ذلك القرار، الذي وطّد برنامج عمل الصندوق الاستثماري، قام المجلس بما يلي:

(أ) تشجيع الصندوق الاستثماري على تقديم إحاطة موجزة سنوية واحدة على الأقل تستعرض نتائج الدورات العادية والاستثنائية التي يعقدها المجلس في نيويورك، قبل بدء كل دورة من دورات الجمعية العامة، بقصد زيادة تفاعل وفود أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية مع عمل اللجنة الثالثة؛

(ب) تشجيع الصندوق الاستثماري أيضاً على تنظيم حلقات عمل في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والكاربي، قبل حلول الذكرى العاشرة لإنشاء الصندوق الاستثماري، لأجل التقفّر في إنجازاته، وتبني المجالات التي يمكن إدخال تحسينات عليها وتحديد قيمة أنشطته في إطار الاضطلاع بولاياته المتمثلة في التدريب وبناء القدرات دعماً لتفاعل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية مع المجلس وآلياته؛

(ج) تقديم طلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن تعد تقريراً تقيم فيه الأنشطة التي قام بها الصندوق الاستثماري في إطار الاضطلاع بولاياته المتمثلة في التدريب وبناء القدرات، وتقديمه إلى المجلس في دورته التاسعة والأربعين، بمناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء الصندوق الاستثماري.

4- وفي آذار/مارس 2021، قرر مجلس حقوق الإنسان، في مقرره 115/46، أن يعقد حلقة نقاش رفيعة المستوى أثناء انعقاد الجزء الرفيع المستوى من دورته التاسعة والأربعين. وطلب إلى المفوضية، عن طريق الصندوق الاستثماري، أن تكفل مشاركة الدول الأعضاء التي ليست لديها بعثة دائمة في جنيف في الدورة بهدف تحقيق المشاركة العالمية لجميع الدول الأعضاء. كما طلب إلى المفوضية أن تعد تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش وأن تقدمه إلى المجلس في دورته الخمسين. وشارك في رعاية المقرر 160 دولة عضواً، وهو ما جعله القرار أو المقرر الذي حظي بأكبر قدر من الرعاية في تاريخ المجلس.

ثانياً - لمحة عامة عن برامج الصندوق الاستثماري وأنشطته وعن إنجازاتها

ألف - لمحة عامة

5- لقد وضع الصندوق الاستثماري، في سياق القيام بولايته، وهو الذي بدأ يؤدي عمله ابتداء من كانون الثاني/يناير 2014، برنامجين تم تمويلهما بشكل كامل عن طريق التبرعات. فبرنامج المندوبين وبرنامج الزمالة يدعمان اختيار المستفيدين من الحصول على بدل إقامة يومي بالنسبة للأول ومنحة شهرية بالنسبة للثاني، طيلة مدة مكوثهم في جنيف. وقد غطى البرنامج أيضاً كلفة تذكرة الطائرة ذهاباً وإياباً في الدرجة الاقتصادية، طبقاً لما ينص عليه نظام الأمم المتحدة وقواعدها.

6- وقد اتبعت الأمانة نهجاً مبادراً في تشجيع الدول الأعضاء على الاستفادة من هذه المساعدة. فأرسلت مذكرات شفوية إلى جميع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية جميعها، وعددها 72⁽¹⁾ دولة، التي لديها بعثة دائمة في جنيف و/أو نيويورك في الأشهر التي سبقت انعقاد الدورات العادية، فأدرجت عرضاً موجزاً للبرنامج والاستحقاقات الرئيسية والخطوات التي يتعين اتخاذها طلباً للمساعدة. واعتمد الصندوق الاستثماري أيضاً على مكتب المفوضية في نيويورك وعلى مكاتبها الميدانية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، لنشر المعلومات عن البرنامج. وقد أسفر هذا النهج المحدد الهدف عن نتائج إيجابية وهو الذي اقترن بتوجيه إحاطات منتظمة إلى الدول الأعضاء المعنية والمنظمات التي تجمعها روابط بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعطى الصندوق الاستثماري بدوره الأولوية لاختيار موظفين حكوميين من الدول الأعضاء التي ليست لديها بعثات دائمة في جنيف وكذلك للموظفين من البلدان الأعضاء في المجلس. وقد كان على أولئك المستفيدين الذين لديهم بعثة دائمة في جنيف التعاون الوثيق مع وفودهم أثناء وجودهم في جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لسياسات المفوضية، شجعت أمانة الصندوق الاستثماري بشدة طلبات وردت من نساء وأشخاص ذوي إعاقة. ويحصل كل مستفيد على شهادة مشاركة من المفوضية في نهاية البرنامج.

7- وقبل انعقاد كل دورة، تنظم أمانة الصندوق الاستثماري دورة تمهيدية حضرية في جنيف لجميع المستفيدين الذين وقع عليهم الاختيار. وقد وضعت هذه الدورات التي تستغرق من يومين إلى ثلاثة أيام لكي يستأنس المستفيدون بالقواعد والإجراءات وطرائق العمل الخاصة بمجلس حقوق الإنسان وآلياته؛ وتوفر الأمانة الدعم اللوجستي، لا سيما لمن ليست لديهم بعثة تمثلهم في جنيف؛ وتقدم المشورة بشأن طرائق التفاعل داخل المجلس. ونتيح الدورة أيضاً فرصة للمستفيدين للالتقاء بخبراء حقوق الإنسان الذين اتخذوا من جنيف مقراً لهم، ولتبادل المعلومات وبناء وإغناء شبكة علاقات بجهات معنية. وعلاوة على ذلك، تنظم الأمانة إحاطات مع المجموعات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومجامع الفكر وبرامج أخرى تابعة للمفوضية، بما في ذلك تلك التي تتلقى تمويلًا من صناديق أخرى، لأجل تشجيع تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

8- وفي عام 2016، وضعت دورة للتعليم الإلكتروني تكملة للدورات التمهيدية الحضرية. ويتعين على جميع المستفيدين إتمام الدورة على الإنترنت قبل وصولهم إلى جنيف. وتقدم الأمانة أيضاً لكل مستفيد حزمة تتألف من منشورات للمفوضية، باللغة الإنكليزية أو الفرنسية، ووثائق أخرى ذات صلة تنتجها منظمات الأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية ومجامع فكر.

(1) القائمة بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية المؤهلة للحصول على الصندوق الاستثماري متاحة على هذا الرابط: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/TrustFund/Pages/SIDS-LDCs.aspx

9- وبعد أن يقضي المستفيدون مدة إقامتهم في جنيف، يُطلب إليهم الإدلاء بشهاداتهم عن التجربة التي عاشوها. وقد مكّنت هذه التعقيبات الأمانة من التفكير بانتظام في برامجها وأنشطتها ومن تغييرها لأجل تلبية احتياجات المستفيدين بصورة أفضل. وتقدم هذه الشهادات معلومات تحظى بتقدير كبير عن الإجراءات التي اتخذها المستفيدون لدى عودتهم إلى بلدانهم.

1- برنامج المندوبين

10- يغطي برنامج المندوبين مشاركة موظف حكومي أثناء دورة واحدة من الدورات العادية الثلاث التي يعقد مجلس حقوق الإنسان خلال السنة. والمشاركة في البرنامج متاحة لممثلي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الذين يعملون في ميدان حقوق الإنسان و/أو ميادين ذات صلة، وقيمون في بلدانهم أو في الخارج. وبسبب عدم كفاية الوقت المتوفر لإتمام ترتيبات السفر، يتعذر على الصندوق الاستثماري دعم المشاركة في الدورات الخاصة والأنشطة التي تتخلل كل دورتين. وحرصاً على أن يبني الصندوق الاستثماري ويوطد القدرة الوطنية للدول الأعضاء المستفيدة، فإنه لا يدعم نفس الموظف الحكومي أكثر من مرة واحدة.

2- برنامج الزمالة

11- يتلخص الهدف من برنامج الزمالة في منح الزملاء من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الفرصة لاكتساب معرفة معمقة وخبرة عملية بالمجلس وآلياته، ولا سيما بالاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. وإضافةً إلى مشاركة الزملاء أكثر في عمل المجلس، يتيح البرنامج للمستفيدين فرصة العمل بشكل وثيق مع الوفود التي تتخذ من جنيف مقراً لها، ومع المفوضية وإدارات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلى جانب المنظمات غير الحكومية الممثلة في جنيف.

12- ويتخذ الزملاء من جنيف مقراً لهم. وتنظم الأمانة إحاطات وتنفذ اجتماعات منتظمة معهم. ويقدم البرنامج، الذي يستغرق ثلاثة أشهر، مرة في السنة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر بغية تمكين الزملاء من المشاركة في دورة المجلس في شهر أيلول/سبتمبر؛ وحضور إحدى دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل؛ وحضور اجتماعات ذات صلة تعقدتها آليات حقوق الإنسان أثناء تلك الفترة (أي، هيئات معاهدات حقوق الإنسان)؛ ودعم العمل اليومي الذي تقوم به وفودهم، بوسائل منها تمثيلها في المؤتمرات والمناسبات؛ وإنجاز مشروع من اختيارهم يرمي إلى تيسير مشاركة بلدانهم مستقبلاً في عمل المجلس وتفاعلها معه، يتعين تقديمه قبل عودتهم إلى بلدانهم.

باء - الإنجازات

13- منذ أن بدأ الصندوق الاستثماري عمله في عام 2014، دعم 172 مسؤولاً حكومياً (151 مندوباً و21 زميلاً)، من بينهم 104 نساء و68 رجلاً، من 71 من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وعددها 72: 35 من أفريقيا، و22 من آسيا والمحيط الهادي، و14 من منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وفي عام 2017، حظي بدعم الصندوق الاستثماري مائة في المائة من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في جماعة الكاريبي مرة واحدة على الأقل. وتحقق إنجاز مشابه مع دول الكومنولث والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في عام 2018 (انظر المرفقين الأول والثاني).

14- ووفقاً لما ينص عليه قرار مجلس حقوق الإنسان 30/6 المتعلق بإدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وإذ تضع الأمانة نصب عينها القرار 1/5 الصادر عن المجلس

بشأن بناء مؤسسات المجلس، فإنها تشجع الدول الأعضاء على مراعاة التوازن بين الجنسين عند تقديم طلبات المشاركة في برنامجي الصندوق الاستئماني. فما فتى الصندوق الاستئماني ملتزماً بمناصرة المساواة بين الجنسين. فحتى هذا التاريخ، تشكل النساء نسبة 60 في المائة (104) من المستفيدين منه، و70 في المائة من المستفيدين من منطقة الكاريبي. وفي عام 2018، احتل الصندوق الاستئماني بالمستفيد رقم 100 الذي كان مندوبة من تونغا التي ليست لديها بعثة دائمة في جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت مندوبة ذات إعاقة بصرية المشاركة في برنامجه في عام 2016.

15- وقد أدلت أغلبية المستفيدين من الصندوق الاستئماني ببيان واحد على الأقل بصفتهم الوطنية. وأدلى ما مجموعه 37 مستفيداً ببيانات مشتركة⁽²⁾ أمام المجلس باسم مجموعة زملائهم المستفيدين، وذلك لأول مرة في كثير من الأحيان.

جيم - أنشطة أخرى أنجزها الصندوق الاستئماني وما خلفته من آثار

1- التدريب

(أ) دورة التعلم الإلكتروني المتعلقة بمجلس حقوق الإنسان

16- في حزيران/يونيه 2016، أطلقت الأمانة أول دورة للتعلم الإلكتروني، كانت بالمجان. وركزت الدورة على مجلس حقوق الإنسان وآلياته وكانت موجهة إلى المسؤولين الحكوميين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الذين يعملون في ميدان حقوق الإنسان. وابتداءً من عام 2017، اشترط على جميع المستفيدين أن يأخذوا دورةً على الإنترنت قبل أن يتقدموا بطلب للاستفادة من برنامجي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

17- وطُور التدريب بمشاركة المستفيدين الفاعلة وبالإستناد إلى مدخلاتهم وتعليقاتهم. وهو يتألف من أشرطة فيديو صُورت أثناء الدورات التمهيدية الحضورية في جنيف ومن مقابلات أجريت مع مستفيدين وبلدان مانحة شتى. وهو عبارة عن أداة تفاعلية يسهل استخدامها على الأشخاص ذوي الإعاقة وتراعي المساواة بين الجنسين. وقد صممت خصيصاً للمندوبين الذين لم يسبق لهم قط أن حضروا دورة من دورات مجلس حقوق الإنسان. والغرض منها تقديم معلومات عملية في صيغة يسهل استخدامها. وتعرف هذه الأداة المندوبين بالمجلس وبعمله، وتتضمن معلومات عن النظام الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتتوخى استئناس المندوبين بمدخل المشاركة في الدورات العادية للمجلس وبقواعدها وطرائق عملها.

18- ووسّع نطاق دورة التعلم الإلكتروني، بعدما حقته من نجاح عند انطلاقها، ليشمل مستفيدين آخرين إلى جانب المستفيدين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية⁽³⁾. وهي متاحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية⁽⁴⁾ ويمكن أخذها حتى دون الاتصال بالإنترنت، باستخدام النواقل التسلسلية العامة (USB) التي تقدمها الأمانة عند الطلب. ويمكن خيار أخذ الدورة دون الاتصال بالإنترنت المندوبين الذين لديهم اتصال محدود أو رديء بالإنترنت من أخذ الدورة ومن إطلاع زملائهم عليها عندما يعودون إلى مواطنهم.

19- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان ما مجموعه 6 368 شخصاً قد تسجلوا في دورة التعلم الإلكتروني، من بينهم 2 498 امرأة. ومن جملة أولئك الذين تسجلوا في التدريب، كان 1 784 شخصاً من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتدل الإحصاءات على أن الدورة استخدمها

(2) متاح على هذا الرابط: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Democracy/Pages/Session1.aspx.

(3) تُعقد الدورة التدريبية للتعلم الإلكتروني على الموقع الشبكي لمركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.

(4) انظر هذا الرابط: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Democracy/Pages/Session1.aspx.

أيضاً عدد كبير جداً من الأشخاص الآخرين ذوي المصلحة رغم أنها كانت قد صممت خصيصاً للمسؤولين الحكوميين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وزادت نسبة التسجيل بحدّة في السنوات التي تلت إطلاقها: ارتفع العدد من 92 تسجيلاً في عام 2016 إلى 4 083 تسجيلاً في عام 2021 (انظر المرفق الثالث).

20- وتخطط الأمانة لتحديث الأداة الإلكترونية لكي تأخذ بعين الاعتبار الطرائق الجديدة (الافتراضية والمختلطة) والمنصات الجديدة التي تم استحداثها لتيسير المشاركة المتواصلة في دورات مجلس حقوق الإنسان في ضوء القيود الناشئة عن تفشي مرض الفيروس التاجي (الكوفيد-19).

(ب) الدورة التمهيدية عبر الإنترنت

21- أثناء الجائحة، كان مجلس حقوق الإنسان الهيئة الوحيدة من بين هيئات الأمم المتحدة التي استطاعت الاضطلاع بولايتها. وزاد الصندوق الاستثماري أنشطته على الإنترنت كغالبية لاستمرار أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما منها تلك التي ليست لديها بعثة دائمة في جنيف، وعددها 18، في الحصول على معلومات في وقتها بشأن كيفية التفاعل مع المجلس.

22- واستجابةً للقيود التي فرضت على السفر، نظم الصندوق الاستثماري دورته التمهيدية الافتراضية الأولى في أيار/مايو 2020. ونُظمت الدورة، التي استغرقت 30 ساعة، لأجل المندوبين الذين وقع عليهم الاختيار كي يشاركوا في الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الوقت، اتضح أن الدورة التمهيدية عبر الإنترنت، وهي دورة تستكمل دورة التعلم الإلكتروني التمهيدية الإلزامية الحضرية، كانت مفيدة للغاية. فقدم إحاطات للمندوبين كل من أمانة الصندوق الاستثماري ومسؤولون من فروع وشعب أخرى، وجهات معنية أساسية، من ضمنها منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومجامع فكر. واستطاع المندوبون أيضاً التفاعل مباشرة مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات، كليمن فول.

23- وفي آب/أغسطس 2020، نظم الصندوق الاستثماري دورةً تمهيديةً مدتها عشرون ساعة، مصحوبة بخدمة الترجمة الفورية، لفائدة 16 مندوباً (10 نساء و6 رجال) وقع عليهم الاختيار للمشاركة في دورة مجلس حقوق الإنسان الثامنة والأربعين. وكانت هذه ثاني أكبر مجموعة من المستفيدين في تاريخ الصندوق الاستثماري.

24- وفي شباط/فبراير 2021، نظمت أمانة الصندوق الاستثماري دورتين تمهيديتين على الإنترنت تحضيراً لانعقاد الدورة الثالثة والأربعين من دورات مجلس حقوق الإنسان. وشارك في الحصص التمهيدية، التي استغرقت ثلاث ساعات، ما مجموعه 71 مسؤولاً حكومياً (38 امرأة و33 رجلاً) من 26 من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (14 في أفريقيا و8 في آسيا والمحيط الهادئ و4 في الكاريبي). وأغلبية المشاركين، أي 68 في المائة منهم، كانوا موجودين في عواصم مختلفة، بينما كان 21 في المائة منهم في جنيف و11 في المائة في أمريكا الشمالية وأوروبا. وكان ضمن الحضور ممثلون عن ستة بلدان ليست لديها بعثة دائمة في جنيف. وعُقدت حصتان لأجل مراعاة فوارق التوقيت بين المناطق الزمنية المختلفة. ونُظمت الدورات باستخدام منصة مؤتمرات متعددة اللغات، مزودة بالترجمة الفورية باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وحسب استطلاعات الرأي التي أجريت في ختام الحصص، قال 90 في المائة من المشاركين إن الدورة كانت عند حسن ظنهم أو فاقت توقعاتهم.

25- وألغى لأسباب تقنية تدريب مشابه كان من المقرر تقديمه قبل انعقاد دورة المجلس السابعة والأربعين.

26- وطيلة الفترة التي استغرقتها الجائحة، شارك الصندوق الاستثماري في حلقات دراسية شبكية متعددة نظمتها جهات معنية شتى من بينها الدول الأعضاء ومنظمات غير حكومية ومجامع فكر ومنظمات حكومية دولية، حرصاً على استمرار تلقي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الدعم الكافي، وكى لا يتخلف أحد عن الركب. وصار الصندوق الاستثماري حاضراً أكثر أيضاً على منصات التواصل الاجتماعي ولا سيما على منصة تويتر. وترسل بانتظام معلومات عن مستجدات مناقشات مجلس حقوق الإنسان إلى المندوبين السابقين والمندوبين الذين وقع عليهم الاختيار للمشاركة مستقبلاً.

(ج) التدريب الحضوري على الصعيد الوطني

27- بمناسبة تنظيم حلقة عمل الصندوق الاستثماري لمنطقة المحيط الهادئ في عام 2019، دعت حكومة فانواتو الأمانة إلى تقديم دورة تمهيدية على مدى يومين في مدينة بورت فيلا يومي 26 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وحضر التدريب الذي مولته الحكومة اثنا عشر مشاركاً، كان 52 في المائة منهم من النساء، من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتألف من ممثلين حكوميين وآخرين عن منظمات غير حكومية. وتلقى الصندوق الاستثماري طلبات إضافية لتقديم تدريب قطري على شؤون مجلس حقوق الإنسان غير أنه تعذر عليه الاستجابة للطلب بسبب شح الموارد البشرية وتقييدات السفر.

2- حلقات العمل الإقليمية

28- وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 40/34، نظم الصندوق الاستثماري أربع حلقات عمل إقليمية ما بين عامي 2018 و 2021 في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ⁽⁵⁾ والكاربيي.

29- ونُظمت حلقتا عمل إقليميتان حضورتان. فُعِدَت حلقة العمل الخاصة بمنطقة الكاريبي في جورج تاون في عام 2018، وحلقة العمل الخاصة بمنطقة المحيط الهادئ في نادي، فيجي، في عام 2019. وعُقدت حلقتا عمل على الإنترنت في أفريقيا وآسيا. حيث عُقدت تلك الخاصة بأفريقيا في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021 واستضافتها كل من بوركينا فاسو وموريشيوس. أما حلقة العمل الخاصة بآسيا فُعِدَت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021 واستضافتها مالديف.

30- وكان لحلقات العمل ثلاثة أهداف هي:

(أ) تقييم مساهمة الصندوق الاستثماري في بناء قدرات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا، بوسائل منها توفير فرص للدول الأعضاء لكي تتبادل خبراتها وتجاربها وممارساتها الجيدة التي يصبح من الممكن بعد ذلك إطلاع مجلس حقوق الإنسان وآلياته عليها؛

(ب) تحديد الإجراءات العملية التي يمكن للمندوبين المستفيدين توصية أمانة الصندوق الاستثماري بتنفيذها وتقييم الأثر الذي من المرجح أن تخلفه هذه الإجراءات وتحديد مدى الفائدة التي تعود بها التجربة العملية للمندوبين المستفيدين والزلاء على التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ج) إتاحة منتدى فريد للحوار الصريح والتفاعلي بشأن النهج والإجراءات الكفيلة بضمان إدراج التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان وإبقائها عليه وتبني الفرص السانحة لمعالجتها.

(5) نظراً لأسباب لوجستية والمسافة بين البلدان، تقرر عقد حلقة عمل لآسيا وحلقة عمل لمنطقة المحيط الهادئ.

- 31- وتناولت حلقات العمل التي نُظمت في منطقتي أفريقيا وآسيا بالنقاش أيضاً توصيات محددة بزيادة مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته عندما يجتمع المجلس افتراضياً أو في صيغة مختلطة.
- 32- وكانت حلقات العمل فرصة سانحة للمستفيدين من نفس المنطقة لكي يلتقوا وينشؤوا شبكات من العلاقات. وجمعت أيضاً مستفيدين سابقين من المناطق الأربع لتمكين التعلم عبر المناطق وتجارب تبادل المعلومات.
- 33- ونُظمت كل حلقة عمل باتباع نهج قائم على المشاركة وعدم إقصاء أي أحد حتى يتسنى سماع جميع الأصوات. وقد مكنت هذه التجمعات الفريدة الأمانة من الاستماع إلى اقتراحات وتوصيات المستفيدين بشأن الكيفية التي يمكنها بها الاضطلاع بولايتها بشكل أفضل وتقديم معلومات عن المساعدة التي يقدمها شركاء أساسيون آخرون للصندوق الاستثماري زيادةً في دعم تفاعلهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- 34- وعلاوة على ذلك، وُجّهت دعوات إلى ممثلي منظمات حكومية دولية تضم بين أعضائها بلداناً من أقل البلدان نمواً ودولاً من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي الكومنولث والجماعة الكاريبية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمات غير حكومية ومجامع فكر. وحضر رؤساء مجلس حقوق الإنسان آنذاك كل حلقة من حلقات العمل الأربع، وهو بذلك أتوا بالمجلس إلى منطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ. والتقى الرؤساء أيضاً بسلطات وطنية وبأفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة وبممثلين عن المجتمع المدني.
- 35- وعيّنت أمانة الصندوق الاستثماري مقررًا، من بين المستفيدين السابقين عادةً، لتيسير النقاشات الجماعية التي تتوخى تبين التوصيات والأولويات. وسُميت الوثائق الختامية إعلانات نحو عام 2022، وهو العام الذي ستقدم فيه المفوضية تقريرها عن الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق الاستثماري في السنوات العشر الأخيرة.
- 36- وبناءً على طلب البلدان المضيفة لحلقات العمل، عمم رؤساء مجلس حقوق الإنسان آنذاك الإعلانات الأربعة على جميع البعثات الدائمة في جنيف. وهي كالتالي:
- (أ) إعلان جورج تاون نحو عام 2022⁽⁶⁾؛
- (ب) إعلان نادي نحو عام 2022⁽⁷⁾؛
- (ج) إعلان واجادوجو-بورت-لويس نحو عام 2022⁽⁸⁾؛
- (د) إعلان مالي نحو عام 2022⁽⁹⁾.

(6) انظر هذا الرابط:

www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/LDCs_SIDS/Workshops/CaribbeanRegion/GeorgetownDeclarationTowards2022.pdf

(7) انظر هذا الرابط:

www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/LDCs_SIDS/Workshops/PacificRegion/Nadi_Declaration_Towards_2022.pdf

(8) انظر هذا الرابط:

www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/LDCs_SIDS/Workshops/AfricaRegion/Declaration_Ouagadougou_Port_Louis_EN.pdf

(9) انظر هذا الرابط:

www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/LDCs_SIDS/Workshops/AsiaRegion/Male-Declaration-Towards-2022.pdf

37- وتضمنت الإعلانات 161 توصية في المجموع: 32 لأفريقيا، و40 لآسيا، و35 لمنطقة الكاريبي، و54 لمنطقة المحيط الهادي. وأصدر مشاركون توصيات محددة مستمدة من تجاربهم ومن احتياجات بلدانهم. ورُوعيت أثناء المناقشات قلة عدد موظفي أمانة الصندوق الاستثماري، المؤلفة من منسق واحد وموظف خدمات عامة مخصص، واعتماده على التبرعات لدعم برامجه وأنشطته.

38- وتشابه العديد من التوصيات، بيد أن بعضها اختص باحتياجات كل منطقة. وخططت الأمانة لعقد اجتماع مع جميع المقررين السابقين لأجل توحيد التوصيات؛ غير أن ذلك قد تعذر بسبب تغيير توقيت عقد آخر حلقتي عمل.

3- مكتب مساعدة خاص بالدول الصغيرة: الانتقال من عين المكان إلى الإنترنت

39- في عام 2020، عيّن رئيس مجلس حقوق الإنسان جهتي تنسيق هما فيجي وسنغافورة⁽¹⁰⁾، لأجل التغلب على التحديات التي اعترضت وفوداً من البلدان الصغيرة والنامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، ولمتابعة تنفيذ التدابير المتعلقة بالتكنولوجيا العصرية. وفي عام 2021، عُيّنت سنغافورة وسلوفينيا للقيام بهذين الدورين.

40- واستناداً إلى توصيات جهتي التنسيق، أنشئ في عام 2020 مركز مساعدة داخل مجلس حقوق الإنسان مكّرس للدول الصغيرة، تديره أمانة الصندوق الاستثماري. والغاية من هذه الخدمة تمكين وفود الدول الصغيرة من فهم قواعد المجلس وممارساته بشكل أفضل وزيادة مشاركتها في دورات المجلس. ويقدم مكتب المساعدة أيضاً معلومات لوفود الدول الصغيرة عن مسائل شتى كالقواعد والإجراءات والتصويت وبرنامج العمل واستخدام مختلف المنصات قبل دورات المجلس وأثناءها وبعدها.

41- وحتى آذار/مارس 2020، عقد مكتب المساعدة مشاورات حضورية؛ بيد أن المشاورات الآن تتم على الإنترنت نتيجة القيود المرتبطة بالكوفيد-19. وحتى قبل تغشي الجائحة، كانت المشاورات الافتراضية متاحة عند الطلب. وتتم معالجة 50 طلب مساعدة في المتوسط أثناء كل دورة. وقدمت الوفود المستفيدة، حتى تلك الموجودة في نيويورك، تعقيبات إيجابية واقترحت أن يبقى مكتب المساعدة متاحاً. ويمكن الاتصال بمكتب المساعدة بالبريد الإلكتروني (hrcdesksmallpm@ohchr.org)، وبالهاتف (32 500 00 79 +41)، وعبر تطبيق (WhatsApp).

4- تبادل المعلومات

42- ترسل أمانة الصندوق الاستثماري معلومات أساسية من أمانة مجلس حقوق الإنسان إلى جميع الوفود غير الممثلة في جنيف. كما ترسل، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، موجزات المناقشات التي تُعقد أثناء دورات المجلس والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، العادية منها والاستثنائية، تعدها إدارة الإعلام في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأعربت وفود الدول الصغيرة عن امتنانها على الحصول على هذه الوثائق المفيدة في أوانها.

(10) انظر الوثقتين: A/HRC/PRST/OS/12/1 وA/HRC/PRST/OS/13/1.

ثالثاً - إنجازات أخرى

ألف - تفاعل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس حقوق الإنسان

1- أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان

43- حازت على العضوية في مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه، 123 دولة عضواً. ولم تشكل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية سوى 28 عضواً من جملة هذه الدول. وعلى وجه التحديد، كان 23 عضواً من هاته الدول الأعضاء من أقل البلدان نمواً، 20 منها من أفريقيا و3 من آسيا والمحيط الهادئ؛ بينما كان خمسة أعضاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية، واحدة من أفريقيا وثلاثة من آسيا وواحدة من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد دعم الصندوق الاستثماري عدداً من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لم تكن في السابق ممثلة في المجلس، منها جزر مارشال، بسبعة مستقيدين جميعهم من النساء؛ وفيجي بمستقيدين، وجزر البهاما بأربعة مستقيدين.

44- وزاد عدد الأعضاء في المجلس من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ببطء منذ أن بدأ أشغاله. ففي عام 2007، كان في المجلس خمسة أعضاء من أقل البلدان نمواً ودولة عضو واحدة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام 2012، كان سبعة من أقل البلدان نمواً ودولتان من الدول الجزرية الصغيرة النامية أعضاء في المجلس.

45- وبالنتيجة، كان مستوى تمثيل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في المكتب منخفضاً. فشغل بلدان من أقل البلدان نمواً منصب نائب الرئيس إلى غاية الجولة السابعة من جولات مجلس حقوق الإنسان، عندما أنشئ الصندوق الاستثماري. ومن الجولة الثامنة إلى غاية الجولة الخامسة عشرة، كان سبعة من أقل البلدان نمواً وثلاث من الدول الجزرية الصغيرة النامية ممثلين في المكتب. وأثناء تلك الفترة، كان يشغل منصب رئاسة المجلس أحد أقل البلدان نمواً (السنغال) وواحدة من الدول الجزرية الصغيرة النامية (فيجي). بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن التوازن في العدد بين الجنسين قد تحسن بشكل كبير في المكتب. ففي حين أن جميع ممثلي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في المكتب كانوا رجالاً حتى الجولة السابعة، زاد عدد النساء من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى خمسة ما بين الجولتين الثامنة والخامس عشرة، وشغلن مناصب من بينها رئاسة مجلس حقوق الإنسان في عام 2021. وكذلك في عام 2021، كان من بين أعضاء المجلس عشرة من أقل البلدان نمواً، ثمانية منها من أفريقيا واثنان من آسيا والمحيط الهادئ؛ وثلاثة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، اثنان منها من آسيا والمحيط الهادئ وواحدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

46- وفي عام 2021، كان ثلاثة من أعضاء المكتب الخمسة من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وكنّ نساءً كلهن. وفي عام 2022، سيكون تسعة من أقل البلدان نمواً (ثمانية من أفريقيا وواحد من المحيط الهادئ) وإحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية (من آسيا والمحيط الهادئ) أعضاء في مجلس حقوق الإنسان. ولن يكون أي منهم عضواً في المكتب.

2- الاستعراض الدوري الشامل

47- لقد كانت مشاركة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض عالمية منذ إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل في عام 2006. وقد أبانت أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية عن التزامها الوطيد بالآلية وعن قبولها إياها باعتبارها أداة بالغة الأهمية بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان. وتكرّر الإعراب عن التزامها أثناء جولات الاستعراض وجلسات التحاور التي عقدها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وعند اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل والمناقشات العامة تحت البند 6 من جدول أعمال دورات المجلس العادية.

48- ونتيجة الدعم الذي قدمه صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، سافر مسؤولون حكوميون كبار في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى جنيف للمشاركة في:

(أ) دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدولي الشامل عندما كانت حالة حقوق الإنسان في بلد الممثل قيد الاستعراض؛

(ب) الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان التي تم فيها اعتماد نتيجة الاستعراض. ويوفر صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل أيضاً ما يلزم لأداء تكاليف سفر ممثل رسمي واحد عن كل وفد من البلدان النامية، ولا سيما من أقل البلدان نمواً الأعضاء في المجلس التي ليست لديها بعثة دائمة في جنيف، لكي يكونوا مقررين أعضاء في الثلاثية.

49- ولا تفتأ أمانتا الصندوقين تتعاونان أكثر فأكثر على كفالة توفير الدعم التكميلي واستخدام فعال لموارد محدودة. فعلى سبيل المثال، يلتمس صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل الدعم لمشاركة المستفيدين من البلدان التي تكون قيد استعراض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، بهدف مساعدة وفودها. ويشجع الصندوق الاستثماري أيضاً الطلبات على الاستفادة من برنامج الزمالة لتمكين المستفيدين من اكتساب خبرة مباشرة في أساليب عمل الفريق العامل وإجراءاته.

50- والواقع أن 12 من المستفيدين السابقين من صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان قد شاركوا في عملية الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد الوطني و/أو بصفتهم أعضاء في وفودهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مثلاً، أثناء انعقاد دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التاسعة والثلاثين، كانت رئيسة وفد إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من منطقة الكاريبي من المستفيدين السابقين من الصندوق الاستثماري باعتبارها ذات إعاقة بصرية. فقد شاركت في البرنامج أثناء دورة مجلس حقوق الإنسان الثانية والثلاثين في عام 2016، وهذا دليل على أن التدريب وبناء القدرات الذي قام به الصندوق الاستثماري قد نجح في تمكين أحد المندوبين.

51- ولوحظ أن هناك اتجاهين إيجابيين. يتمثل الأول في زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في الاستعراضات الدورية الشاملة، وثانيهما في اتساع نطاق مشاركتها من بلدان تنتمي كل إلى منطقتها إلى جميع المناطق الأخرى. وبالإضافة إلى إظهار التزامها بعملية استعراض الأقران، فإنها تساهم في تحقيق هدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

52- ومن المشجع أيضاً ملاحظة أن ممثلي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية قد شاركوا أيضاً بنشاط في مشاورات غير الرسمية، رغم تحديات شتى، بعضها ينطوي على عدد كبير من المشاورات غير الرسمية التي تستلزم المتابعة؛ وغلبة المشاريع باللغة الإنكليزية من حيث العدد، بما فيها تلك المتعلقة بمناقشات تهم الأوضاع في مناطق ناطقة بالفرنسية؛ وعدم توفر الترجمة الفورية؛ وفارق التوقيت بين جنيف والعواصم، عندما تُعقد المناقشات افتراضياً. وفي تطور إيجابي آخر، اقترحت أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية مبادرات بنجاح وقادتها في مواضيع تحظى باهتمام خاص لديها. منها، على سبيل المثال، أنها أدت دوراً بالغ الأهمية في دورة مجلس حقوق الإنسان الثامنة والأربعين حرصاً منها على الاعتراف بأن بيئة نظيفة وصحية ومستدامة حق من حقوق الإنسان⁽¹¹⁾ وعلى إرساء ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ⁽¹²⁾.

(11) قرار مجلس حقوق الإنسان 13/48.

(12) قرار مجلس حقوق الإنسان 14/48.

3- الإجراءات الخاصة

53- عقد الصندوق الاستئماني، أثناء الدورات التمهيدية التي أتاحها، ومعه فرع الإجراءات الخاصة، إحاطات لأجل تمكين المستفيدين من الاستئناس أكثر بهذه الآليات، ومتابعة الطلبات المقدمة منذ مدة طويلة لإجراء زيارات قطرية، وتيسير تقديم إجابات على رسائل الإجراءات الخاصة، وتشجيع حكوماتهم على إصدار دعوات دائمة.

54- وقد كان تمثيل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة محدوداً بين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بالولايات المواضيعية والقطرية معاً. وابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان ثلاثة من المكلفين بولايات قطرية، وعددهم 13، إحداها امرأة، من بلدان أفريقية من أقل البلدان نمواً. بينما كان 13 من المكلفين بولايات مواضيعية، وعددهم 45 مكلفاً بولاية، خبراء من عشرة من أقل البلدان نمواً من بينهم ثمانية من أفريقيا وإثنان من آسيا والمحيط الهادئ؛ وثلاثة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، من بينهم اثنان من أفريقيا وواحدة من آسيا والمحيط الهادئ⁽¹³⁾. ومن الجدير بالذكر أن تسعة من بين أولئك المكلفين بولايات من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعددهم 13 مكلفاً بولاية، كانوا نساء. ورغم التقدم العظيم الذي أحرز من حيث التمثيل الجغرافي والتمثيل من حيث نوع الجنس، لم يكن هناك أي مكلف بولاية من منطقة المحيط الهادئ وظل مستوى تمثيل منطقة الكاريبي منخفضاً بشدة.

55- وسواصل الصندوق الاستئماني نشر النداءات بتقديم طلبات لملء شواغر المكلفين بولايات في صفوف المستفيدين السابقين من خدماته وفي شبكته الأوسع نطاقاً لتشجيعاً للمؤهلين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية على تقديم ترشيحاتهم.

باء - العمل معاً: كفالة إقامة شراكات استراتيجية

56- أنشأت أمانة الصندوق الاستئماني ووطدت شبكات مع منظمات إقليمية مقرها في جنيف تدعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

57- ويعمل الصندوق الاستئماني بشكل وثيق مع مكتب الكومنولث للدول الصغيرة في جنيف الذي يفسح المجال للوفود الزائرة أو لأعضاء منظماتهم من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي ترغب في إنشاء بعثة لها في جنيف ويقدم لها الدعم اللوجستي. وهو أيضاً يضع منشآته من قاعات المؤتمرات تحت التصرف لتنظيم الدورات التمهيدية الحضرية التي ينظمها الصندوق الاستئماني. وتحظى باعتراف واسع خبرة مكتب الكومنولث للدول الصغيرة في تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. فقد قدم اثنان من الخبراء في ميدان حقوق الإنسان إحاطات لفائدة المستفيدين من خدمات الصندوق الاستئماني بشأن برامج المساعدة التقنية التي ينفذها الكومنولث.

58- وأنشأ الصندوق الاستئماني أيضاً علاقة عمل وطيدة مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية لأن 29 من الدول الأعضاء والدول المراقبة فيها من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وجاء ذكر أهمية المساعدة التقنية في اتفاق التعاون 2019-2021 ما بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكوفونية⁽¹⁴⁾، وهو اتفاق يتجدد العمل به كل سنتين منذ عام 2007. وتؤدي المنظمة الدولية للفرانكوفونية دوراً حاسماً في تشجيع تعدد اللغات وهي تقدر بشكل خاص الجهود التي يبذلها الصندوق الاستئماني في سبيل تنفيذ برامجه بلغتي العمل في الأمم المتحدة. ويقدم 11 عضواً في المنظمة الدولية للفرانكوفونية الدعم المالي للصندوق الاستئماني.

(13) نظرا لوجود عدد من الشواغر، لا تشير الإحصاءات سوى إلى الوظائف التي ملئت.

(14) انظر هذا الرابط: www.ohchr.org/EN/AboutUs/Pages/CooperationOHCHRandFrancophonie.aspx.

59- وفضلاً عن ذلك، تعاون الصندوق الاستثماري ولا يزال مع جماعة الكاريبي، ومع أمانتها أيضاً، ومع مؤتمر الممثلين الدائمين في نيويورك، ومع مجموعة جماعة الكاريبي في جنيف، منذ اعتماد إعلان جورج تاون نحو عام 2022 في عام 2018. وكمثال على تزايد تفاعل مجموعة جماعة الكاريبي في جنيف في مجلس حقوق الإنسان، أدلت المجموعة بعشر بيانات مشتركة في عام 2019، مقارنة ببيان واحد كانت أدلت به في عام 2017. وفي المجموع، تكون المجموعة قد أدلت بـ 24 بياناً منذ عام 2019، وشارك خمسة وزراء من دول جماعة الكاريبي في الجلسات العامة التي يعقدها المجلس.

60- ودُكرت المساعدة التي يقدمها الصندوق الاستثماري في تقرير عام 2019 للجمعية العامة عن التعاون ما بين الأمم المتحدة وجماعة الكاريبي، الذي سُلط فيه الضوء على ما أُحرز من تقدم في تنفيذ إعلان جورج تاون.

61- وقدم الصندوق الاستثماري إحاطة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في نيويورك في عدة مناسبات وللمجموعة الأفريقية لخبراء حقوق الإنسان في جنيف.

62- أما منتدى الدول الصغرى، عن طريق رئيسه في جنيف (سنغافورة)، فهو شريك أساسي آخر. وبالإضافة إلى ذلك، يتفاعل الصندوق الاستثماري مع جهتي تنسيق عيّنها رئيس مجلس حقوق الإنسان لمعالجة التحديات التي تعترض الوفود من الدول النامية والصغيرة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتابع تنفيذ التدابير المتعلقة باستخدام التكنولوجيا العصرية.

63- وفي الختام، يحافظ الصندوق الاستثماري على شراكاته مع منظمات غير حكومية ومجامع فكر، من بينها منظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل ومجموعة الحقوق العالمية. وتصدر مجموعة الحقوق العالمية منشوراً في كل دولة بعنوان "Inside track"، تقدم فيه معلومات مقتضبة عن الدورة المقبلة. وتساهم أمانة الصندوق الاستثماري بانتظام في المنشور. وأمانة الصندوق الاستثماري عضو أيضاً في مجموعة أصدقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية في جنيف، كما أنها عضو مراقب عن المجموعة معني بالعضوية في مجلس حقوق الإنسان.

جيم - أبعد من القاعة 20: المناسبات والاستثناس بعمل هيئات حقوق الإنسان الأخرى

64- بذلت الأمانة مزيداً من الجهود في سبيل تنظيم مناسبات جانبية، من قبيل إحاطات وحفلات استقبال، قصد التوعية بأنشطة الصندوق الاستثماري. وأنجزت هذه الأنشطة بدعم من ذوي المصلحة المهتمين، وهم الدول الأعضاء المستفيدة والمانحة إلى جانب منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومجامع فكر. فالمناسبات تتيح فرصة للمستفيدين كي يعززوا شبكات علاقاتهم مع الوفود التي لديها مقر في جنيف وكي يتبادلوا الآراء بشأن مسائل حقوق الإنسان ذات الأولوية في بلدانهم والتحديات التي تعترضهم في معالجتها. وتمكن المناسبات المستفيدين أيضاً من التفاعل مع آليات حقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما مع هيئات المعاهدات. ونتيجة للإحاطات التي نظمتها الأمانة بالتعاون مع هيئة اتفاقية مناهضة التعذيب والمبادرة المتعلقة بها، التي أخذ بزمامها مستفيدون عندما عادوا إلى مواطنهم، صدقت دولتان من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي على هذا الصك الهام.

65- ومنذ عام 2016، نظم الصندوق الاستثماري خمس مناسبات في المتوسط على هامش الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. ونظم أنشطة أيضاً في نيويورك من عام 2017 إلى 2019. ورغم ما فُرض من تقييدات أثناء جائحة الكوفيد-19، استطاع الصندوق الاستثماري تنظيم سبع مناسبات في المجموع لفائدة المستفيدين الحاضرين في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2021.

66- واشتملت أهم المناسبات التي حظيت بحضور كبير⁽¹⁵⁾ والتي نظمها الصندوق الاستئماني على معرض وكتيب لأجل إسماع أصوات جميع الدول الأطراف، في حزيران/يونيه 2016؛ وعلى كتيب تناول الدورة العالمية الأولى التاريخية التي عقدها مجلس حقوق الإنسان ومساهمات الصندوق الاستئماني، في عام 2016؛ وإصدار المنشور الإقليمي الأول بشأن أصوات جماعة الكاريبي في مجلس حقوق الإنسان، والحدث التاريخي البارز المتمثل في مشاركة جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية من جماعة الكاريبي بفضل دعم الصندوق الاستئماني، في عام 2017؛ والاحتفال بالمستفيد رقم 100 من خدمات الصندوق الاستئماني، الذي نُصّب خلاله كشك صور لأجل تعزيز الطابع العالمي لمجلس حقوق الإنسان، في عام 2018.

67- واتبعت الأمانة نهجاً مبادراً في زيادة إظهار عمل الصندوق الاستئماني وأثره بوسائل منها الاتصال بوسائل الإعلام وإنتاج منشورات وأشرطة فيديو تخدم إنجازاته الفارقة وتعرض شهادات أدلى بها مستفيدون سابقون وما قاموا به من أعمال في وقت لاحق لأجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان كل في بلده. وفي عام 2019، أنتجت الأمانة أداة جديدة للتوعية تستند إلى الوقائع والأرقام الخاصة بكل دورة عادية⁽¹⁶⁾، وتعرض بإيجاز المعلومات الأساسية والأنشطة وتفاعل المستفيدين، وتسلط الضوء على المناسبات التي نُظمت لأجل المستفيدين.

رابعاً- الجهات المانحة للصندوق الاستئماني

68- ما فتئ الاهتمام يتزايد بأنشطة الصندوق الاستئماني وإنجازاته وأثره منذ إنشائه. وقد ساهم هذا في زيادة استثنائية في قاعدة مانحيه، وهو أمر ينبغي إدامته وزيادته. فالدعم المالي من البلدان المانحة يبقى ذا أهمية بالغة. ويدعم الصندوق الاستئماني في الوقت الحاضر 31 جهة مانحة في المجموع (انظر الشكلين الأول والثاني، والمرفق الرابع). ولم يقدم الدعم للصندوق الاستئماني في عام 2014 سوى جهتين مانحتين. وتجدر الإشارة إلى أن بلداً مستقيماً وحيداً، هو جزر البهاما، كان قد قرر مساندة الدول الأعضاء المستفيدة مثله وقدم تبرعاً رمزياً إلى الصندوق الاستئماني. وإن مفوضية حقوق الإنسان ممتنة للجهات المانحة على دعمها، الذي يسر على الصندوق الاستئماني تحقيق إنجازاته اللافتة. وهي تشكرها على دعمها وثقتها. وتوجد على شبكة الإنترنت قائمة بالجهات المانحة وعلى مقتبسات من أقوالها عن الصندوق الاستئماني، إلى جانب البيانات المالية⁽¹⁷⁾.

(15) الأمثلة متوفرة على الروابط التالي: انظر

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/TrustFund/Pages/UniversalSession.aspx;

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/TrustFund/Pages/5thAnniversaryLDCsSIDSTrustFund.aspx;

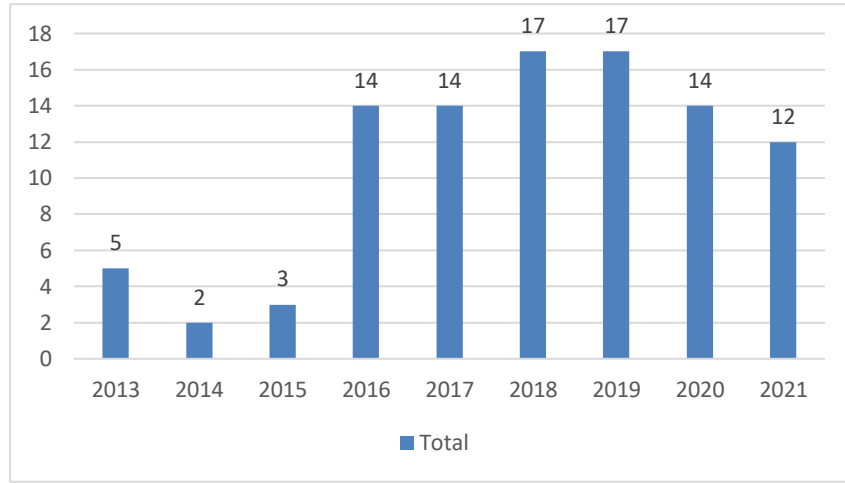
and www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/TrustFund/Pages/Videos.aspx.

(16) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/TrustFund/Pages/FactFiguresHRCSessions.aspx.

(17) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/TrustFund/Pages/supporttrustfund.aspx.

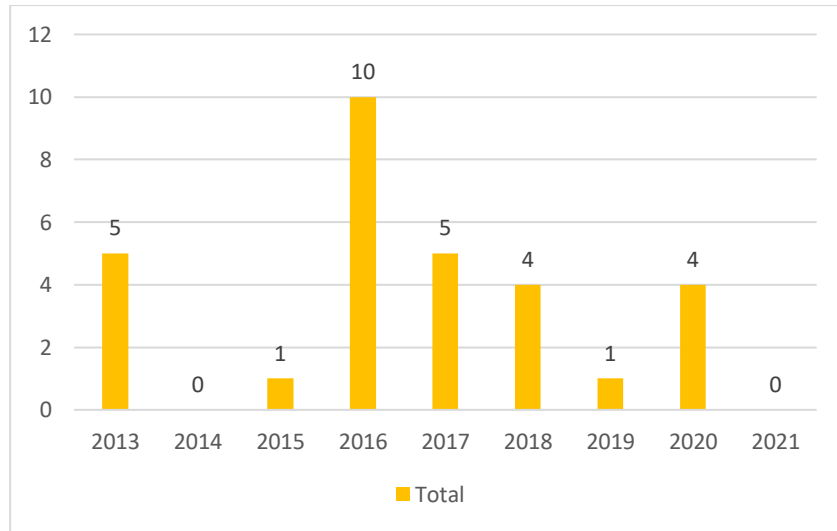
الشكل الأول

عدد الجهات المانحة للصندوق، حسب السنة، في كانون الأول/ديسمبر 2021



الشكل الثاني

الجهات المانحة الجديدة، حسب السنة، في كانون الأول/ديسمبر 2021



69- وفي عام 2021، بلغ معدل كلفة دعم مشاركة مندوب واحد 14 000 دولار وزميل واحد 19 000 دولار. ولمزيد من المعلومات عن الصندوق الاستئماني، يرجى زيارة شبكتنا على الإنترنت⁽¹⁸⁾ أو الاتصال بالأمانة (البريد الإلكتروني: ohchr-sidsldc@un.org). ويُطلب إلى الجهات المانحة المهتمة بالاتصال بقسم الجهات المانحة والعلاقات الخارجية في مفوضية حقوق الإنسان (البريد الإلكتروني: ohchr-dexrel@un.org).

خامساً- التحديات

70- رغم الدعم الكبير والمؤثر الذي قدمه الصندوق الاستئماني، حدّت عدة صعوبات من قدرة الصندوق الاستئماني على توفير أقصى قدر ممكن من الدعم. فعلى سبيل المثال، من شأن التحديات الإدارية أن تعيق توفر الأموال اللازمة في الوقت المناسب لأجل تمكين مشاركة مندوبين من أقل البلدان

(18) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/TrustFund/Pages/SIDS-LDCs.aspx

نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في البرنامجين اللذين ينفذهما الصندوق الاستئماني. وفي عام 2016، ألغي برنامج الزمالة لهذا السبب. ولأن الصندوق الاستئماني ليس له نسق دخل يمكن التنبؤ به، فإنه يحتفظ بقدر كبير من الموارد كاحتياطي لإنجاز أنشطة في المستقبل.

71- ومن التحديات الأخرى، هناك تحدٍ يتعلق بإلزام عدد كبير من المندوبين الذين يُطلب إليهم السفر إلى بلد آخر بطلب الحصول على تأشيرة شينغن: فعلى سبيل المثال، يجب على مندوب من غامبيا السفر إلى السنغال لتقديم طلب على التأشيرة. وتنظيم السفر الإضافي عبر المنظومة الإدارية للأمم المتحدة أمر يستغرق الكثير من الوقت ويؤدي في كثير من الأحيان إلى إصدار تذاكر الطائرة بعد انقضاء أجل 21 يوماً بسبب طلبات التأشيرة المتأخرة وغير الكاملة. وقد أنشأ عدد من متطلبات قواعد وإجراءات الأمم المتحدة تحديات ومشاكل بعينها بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

72- وقد كان من بين الصعوبات أيضاً كفالة مشاركة بعض المستفيدين في برنامج الزمالة بسبب طول البرنامج الذي يستغرق ثلاثة أشهر. وعلاوة على ذلك، من شأن عوامل سياسية وبيئية داخلية أن تحول في آخر لحظة دون مشاركة مستفيدين تختارهم حكوماتهم من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفضلاً عن ذلك، لا يتسع المكان المتاح في مقر كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة في جنيف لتقديم الدورات التمهيدية الحضورية.

73- ويتمثل التحدي الأساسي بالنسبة للصندوق الاستئماني في عدم توفر موظفين إداريين دائمين ومكرسين للقيام بمهام من ضمنها القيام بترتيبات السفر المعقدة لفائدة المستفيدين، حيث إن اختصاصاته لا تنص على مثل هذه الوظائف. وقد اكتتفت الصعوبات القيام بمعظم الترتيبات الذي استُخدمت فيه الموارد القليلة أصلاً المتوفرة لفرع مجلس حقوق الإنسان.

74- وقد فاقمت الجائحة بعض هذه التحديات. فتعذر على الصندوق الاستئماني دعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتي المحيط الهادئ والكاربي بسبب إغلاق الحدود وتقييدات الحجر الصحي الصارمة. ونتيجة لذلك، لم يقدم الصندوق الاستئماني الدعم لسفر المستفيدين، من حزيران/يونيه 2020 إلى حزيران/يونيه 2021، لأجل حضور دورات المجلس العادية في جنيف. ونتيجة لاستمرار الوضع كما هو، ألغيت الزمالات في كل من عامي 2020 و2021.

سادساً- التوصيات

75- تتضمن الوثائق الختامية الصادرة في نهاية حلقات العمل الإقليمية الأربع، التي نظمها الصندوق الاستئماني طبقاً لولايته، سلسلة من التوصيات والاقتراحات المستمدة من تعقيبات المستفيدين ومن تجاربهم.

76- ورغم أن من الأهمية بمكان إدراكُ خاصيات كل منطقة إدراكاً تاماً وتقادي اتباع نهج "واحد يناسب الجميع"، قد تساعد التوصيات التالية في صوغ ولاية الصندوق الاستئماني وأنشطته وبرامجه وتوطيدها. ويظهر في التوصيات توفر الأموال لأمانة الصندوق الاستئماني وقدرتها على التزود بموظفين.

ألف- توطيد الأنشطة الحالية

1- دورة التعلم الإلكتروني

77- ينبغي تقييم دورة التعلم الإلكتروني كل سنتين إلى ثلاث سنوات بغية كفالة تضمينها أساليب العمل الجديدة الافتراضية والمختلطة التي يعتمد عليها مجلس حقوق الإنسان، ومراعاتها الاحتياجات الخاصة للبعثات الدائمة. وينبغي أن تثبت المفوضية رسمياً صحة الشهادة التي تسلم في آخر دورة التعلم الإلكتروني.

78- وينبغي أن يتضمن التحديث القادم وحدات جديدة تشرح مختلف المنصات الإلكترونية المتصلة بالإنترنت التي يستخدمها مجلس حقوق الإنسان وأشرطة فيديو تتناول مواضيع إجرائية مختلفة، من ضمنها حق الرد وإثارة نقاط نظام والإدلاء ببيانات مشتركة. وبالإضافة إلى ما سبق، يحتاج المستفيدون إلى معلومات عما يلي: كيفية تحرير البيانات وتسجيلها بالصوت والصورة؛ وأين يمكن الحصول على معلومات مفيدة، بما في ذلك الحصول على تقارير وقرارات المجلس السابقة؛ وكيفية تحرير القرارات والمقررات؛ وكيفية تنظيم وإجراء المشاورات غير الرسمية؛ وكيفية إنشاء بعثة دائمة في جنيف، بما في ذلك المقابلات مع ممثلين دائمين؛ ومسائل أساسية لأجل تنظيم حملة للحصول على العضوية في المجلس. ومن المتوقع استكمال التحديث الأول في عام 2023. وينبغي أن توزع نسخ من الناقل التسلسلي العام (USB) تسجل فيها دورة التعلم الإلكتروني، على البعثات الدائمة في جنيف ونيويورك لجميع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، والشركاء المعنيين للصندوق الاستثماري.

79- وينبغي أيضاً أن يطور الصندوق الاستثماري دليلاً عملياً بحجم الجيب موجّه لمندوبي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في جنيف المعيّنين حديثاً.

2- الدورة التمهيدية الموجهة إلى المندوبين المستفيدين قبل انعقاد دورات مجلس حقوق الإنسان العادية

80- ينبغي أن تتضمن الدورة التمهيدية التي ينظمها الصندوق الاستثماري جزءاً افتراضياً وحصة حضورية في جنيف، وأن تقدّم قبل بدء كل دورة عادية بثلاثة أيام على الأقل. وينبغي استكمال الدورة بمناسبات اجتماعية وإحاطات يقدمها شركاء أساسيون تقي بغرض محدد.

3- برنامج الزمالة

81- بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي أن تكون مدة برنامج الزمالة ستة أشهر للدول غير الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان و12 شهراً للدول الأعضاء فيه. وينبغي أن يتضمن البرنامج أمثلة عملية على شتى الظروف التي قد يتعرض لها المندوبون أثناء إقامتهم في جنيف وبيان سبل معالجتها بإيجاز.

4- زيادة قدرة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي ليست لديها بعثات دائمة في جنيف أو التي لديها بعثات صغيرة في جنيف

82- نُظمت في السابق إحاطات ذات طابع عام شاركت في تنظيمها أمانة الصندوق الاستثماري وأمانة مجلس حقوق الإنسان بشأن الدورات المقبلة. وأُرسلت دعوات أيضاً إلى جميع الوفود المهمة. وينبغي استئناف هذه الإحاطات بصيغة افتراضية أو حضورية.

83- وينبغي إضافة البعثات الدائمة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في نيويورك إلى قائمة التوزيع الموجودة لدى أمانة مجلس حقوق الإنسان حرصاً على استلام الدول التي ليست لديها بعثة دائمة جميع المذكرات الشفوية التي تستلمها البعثات الدائمة في جنيف في الوقت نفسه.

84- وينبغي إنشاء مجموعة أقران من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التناوب من حيث التمثيل الجغرافي، لتكون بمثابة منتدى لتبادل الآراء في زيادة التفاعل مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، ولتشجيع النظر في مواضيع ومسائل تحظى باهتمام مشترك ولتبادل المعارف والممارسات الجيدة.

5- حلقات العمل الإقليمية المقبلة

85- بالنظر إلى النجاح الذي حققته حلقات العمل الإقليمية المنظمة تنفيذاً للولاية التي أسندتها قرار مجلس حقوق الإنسان 40/34، ينبغي أن يواصل الصندوق الاستثماري تنظيم حلقات عمل إقليمية استناداً إلى نتائج المشاورات بشأن المواضيع والتوقيت. وينبغي اتخاذ خطوات بهدف كفالة مشاركة الرئيس ونائب الرئيس الحاليين، حسب الاقتضاء، بهدف إلقاء مزيد من الضوء على التحديات التي تعترض أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية عندما تتفاعل مع المجلس، ولأجل إسماع أصواتها أكثر.

86- وقد حقق البُعد الأقاليمي لحلقات العمل، ومن جوانبه مشاركة مستفيدين من جهات أو أقاليم أخرى، وهو البُعد الذي أعطاها إياه الصندوق الاستثماري، قيمة مضافة للبرامج. وهو ما ينبغي أن يستمر لأنه ساهم في إقامة شراكات بناءة. وينبغي دعوة شركاء الصندوق الاستثماري الأساسيين إلى المشاركة.

باء - بلورة برامج جديدة وتوسيع نطاقها

1- دعم المشاركة في الدورات الخاصة والأنشطة التي تتخلل كل دورتين

87- ينبغي أن يستجلي الصندوق الاستثماري، على أساس تجريبي، سبل دعم المندوبين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، الذين يتخذون من سفارات أوروبية مقار لهم، بهدف تيسير مشاركتهم في الدورات الخاصة و/أو الأنشطة المهمة التي تتخلل كل دورتين.

88- وينبغي أن يتلقى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان الدعم لأجل المشاركة في كل دورة من دورات المجلس العادية أثناء أول سنة من العضوية. ولا ينبغي تقديم هذا الدعم إلا مرة واحدة لنفس المندوب توطئاً لبناء قدرات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في المجلس على نطاق أوسع.

2- الدعم التقني للمشاركة في دورات التدريب على الإنترنت والمختلطة

89- ينبغي أن يستكشف الصندوق الاستثماري سبل إتاحة الفرصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تطلب المساعدة التقنية والمالية الضرورية، إذا دعت الحاجة إليها، لأجل كفالة حصولها على الربط الكافي بالإنترنت.

3- دعم مشاركة المستفيدين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في عمل اللجنة الثالثة

في نيويورك

90- ينبغي للصندوق الاستثماري أن يستكشف الاقتراح، على أساس تجريبي، المتمثل في تمكين المستفيدين الذين يقع عليهم الاختيار من حضور الدورة الثالثة والخمسين من دورات مجلس حقوق الإنسان التي من المقرر عقدها في حزيران/يونيه 2023، أو في دورته الرابعة والخمسين التي من المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر 2023، وللمشاركة أيضاً في عمل اللجنة الثالثة. فهذا سيمكّن المستفيدين من الاستئناس بسياسات اللجنة الثالثة وإجراءات التنفيذ التي تتبعها، وبدور كل من هاتين الهيئتين.

4- التدريب على الصعيد القطري

91- ينبغي للصندوق الاستثماري أن يقدم التدريب على الصعيد القطري بناءً على طلب أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية المهتمة، وذلك بتدريب مدربين على مجلس حقوق الإنسان وآلياته، وبمشاركة ذوي الاهتمام من المستفيدين السابقين. وسيمكّن هذا التدريب الفعال من حيث كلفته المستفيدين من تبادل الخبرات التي اكتسبوها مباشرة في جنيف ومن زيادة تطوير مهاراتهم.

5- استدامة الصندوق الاستئماني

92- يعتمد الصندوق الاستئماني كلياً على التبرعات في دعم أنشطته وبرامجه ولديه فرص محدودة في تغطيتها جزئياً أو كلياً بالميزانية العادية. ونتيجة لذلك، اقترح المستفيدون من الصندوق الاستئماني أن تنظم مفوضية حقوق الإنسان، بواسطة الصندوق الاستئماني، اجتماعاً سنوياً مع البلدان المانحة الحالية والممكنة لإعلامها بما حققه من إنجازات وما اعترضه من تحديات، بهدف استدامة تمويله وتعبئة تمويل إضافي. وقد يكون الاجتماع أيضاً منبراً يعتليه المندوبون المستفيدون السابقون والزعماء السابقون لإطلاع زملائهم على شهاداتهم ولتسليط الضوء على ما اكتسبوه من معارف من خلال مشاركتهم في برامج الصندوق الاستئماني.

سابعاً- الاستنتاجات

93- أدى الصندوق الاستئماني، منذ أن بدأ عمله في عام 2014، دوراً وسليماً في كفالة مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل متزايد في عمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته وتفاعلها معه ومساهمتها فيه. وقد حظيت الجهود المبذولة لأجل كفالة الطابع العالمي للعضوية في المجلس بإشادة البلدان المستفيدة وجميع الدول الأعضاء وإدارات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني. وحظي قرار عقد مناقشة رفيعة المستوى بشأن الطابع العالمي للعضوية بمناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء الصندوق الاستئماني أثناء دورة المجلس التاسعة والأربعين بدعم من الدول الأعضاء التي بلغ عددها 160 دولة عضواً وهو رقم قياسي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، دعم أعضاء المجلس اقتراح الرئيس بأن يكون موضوع فريق النقاش السنوي لعام 2022 هو المساهمة في المشاركة العالمية في جعل حقوق الإنسان في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة برمتها، وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء الصندوق الاستئماني ومشاركته في عمل المجلس. ويعبر هذان القراران عن أهمية سماع جميع الأصوات لأجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كافة أنحاء العالم.

94- وقد كان الصندوق الاستئماني عاملاً مغيراً لثلاثة أسباب هي: بفضل الدعم الذي قدمه الصندوق الاستئماني، حضر 91 في المائة من المستفيدين منه دورة عادية من دورات المجلس وزاروا الأمم المتحدة لأول مرة. ثانياً، واصل أكثر من 80 في المائة من المستفيدين منه العمل كل في حكومته. ثالثاً، عُيّن عدة مستفيدين في جنيف ونيويورك، إقراراً بالخبرة التي اكتسبوها في ميدان حقوق الإنسان بفضل مشاركتهم في أحد برامج الصندوق الاستئماني.

95- بفضل تنظيم مناسبات مبدعة ومتنوعة للتواصل، جذبت أمانة الصندوق الاستئماني اهتمام الشركاء وزادت عدد مانحيه، مؤكدة بذلك أثره البالغ. وقد تبين أن الصندوق الاستئماني مدخل حيوي بالنسبة لأنشطة التعاون التقني التي تنفذها مفوضية حقوق الإنسان، حيث أغنى معارف المسؤولين الحكوميين، الذين يتحملون المسؤولية الأولى عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان كل في بلده، وزاد في قدراتهم.

96- لقد بُذلت جهود جبارة عن طريق أنشطة وبرامج الصندوق الاستئماني والتبرعات المالية والتزام ذوي مصلحة وشركاء أساسيين وتفاعلهم، بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب فعله لأجل تحقيق الطابع العالمي في كل دورة من دورات المجلس بما يكفل عدم ترك أحد خلف الركب.

Annex I

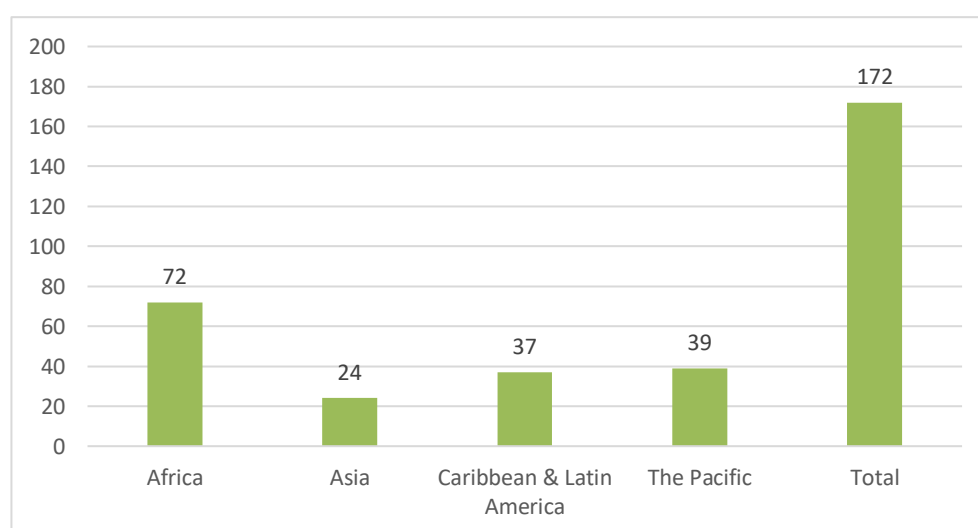
Statistics on the beneficiaries of the LDCs/SIDS Trust Fund

	<i>Total eligible LDCs/SIDS</i>	<i>Total eligible LDCs/SIDS supported</i>
Africa	36	35
Asia	10	10
Caribbean & Latin America	14	14
The Pacific	12	12
Total	72	71

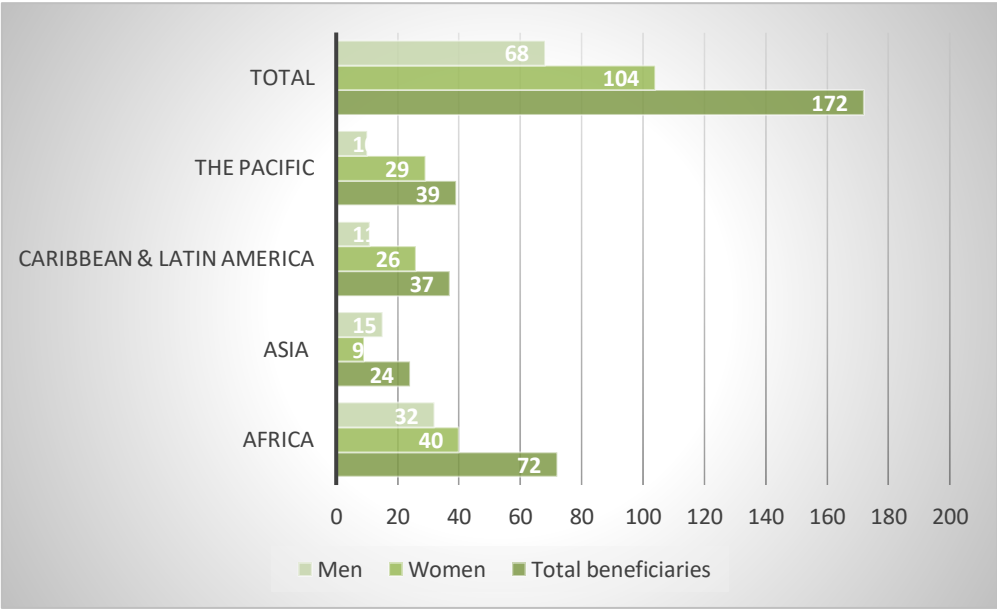
Beneficiaries per region, gender, programmes (delegates, fellows)

	<i>Delegates</i>			<i>Fellows</i>		
	<i>Total</i>	<i>Women</i>	<i>Men</i>	<i>Total</i>	<i>Female</i>	<i>Male</i>
Africa	65	35	30	7	5	2
Asia	20	7	13	4	2	2
Caribbean & Latin America	32	23	9	5	3	2
The Pacific	34	25	9	5	4	1
Total	151	90	61	21	14	7

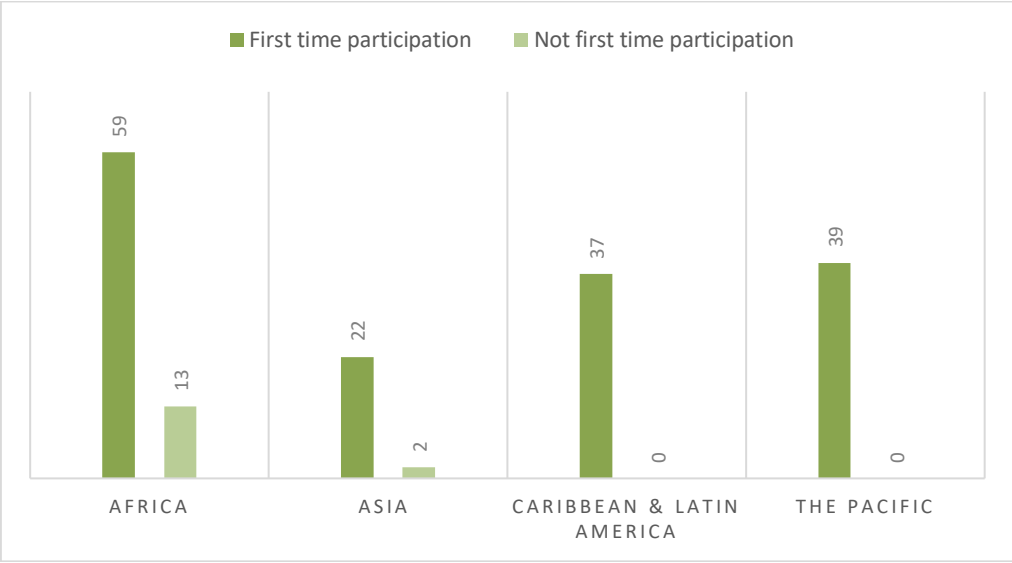
Beneficiaries per region



Beneficiaries per region and gender

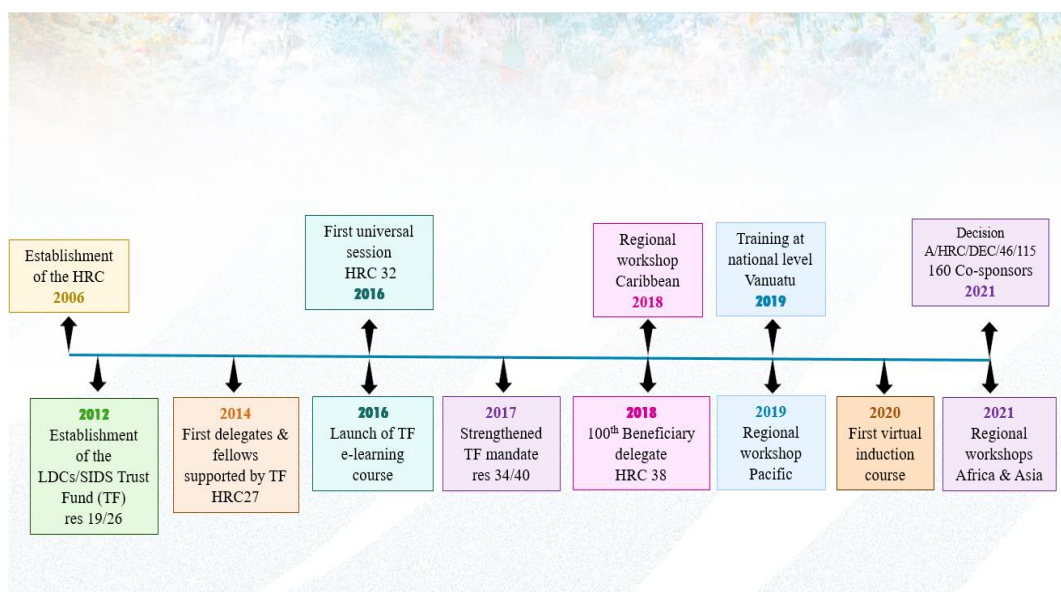


Beneficiaries' first-time participation in a regular HRC session per region



Annex II

Key dates of the LDCs/SIDS Trust Fund



Annex III

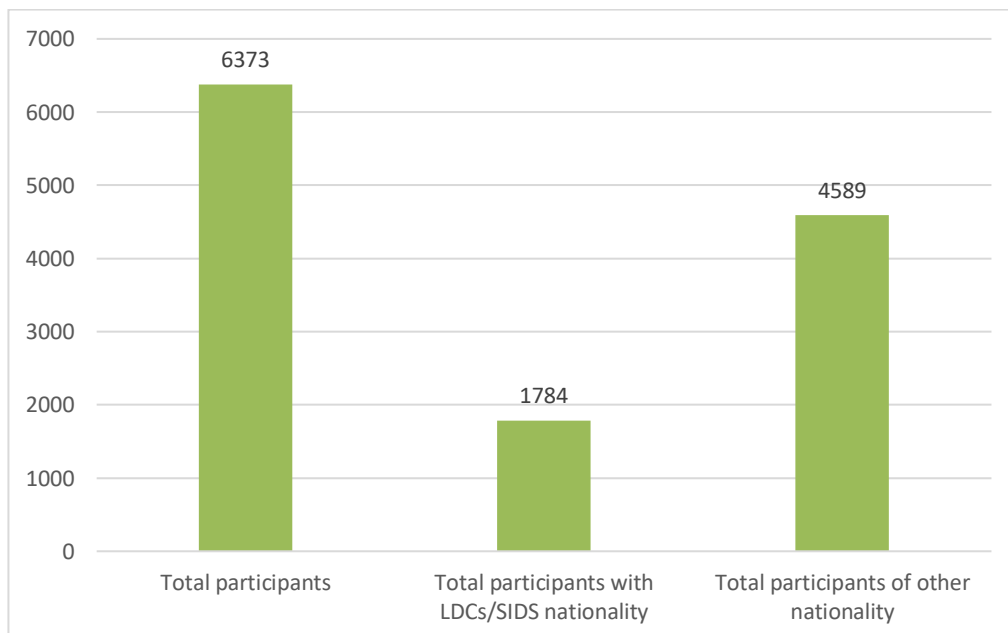
Statistics on participants enrolled in the e-learning course of the LDCs/SIDS Trust Fund (2016 to 2021)

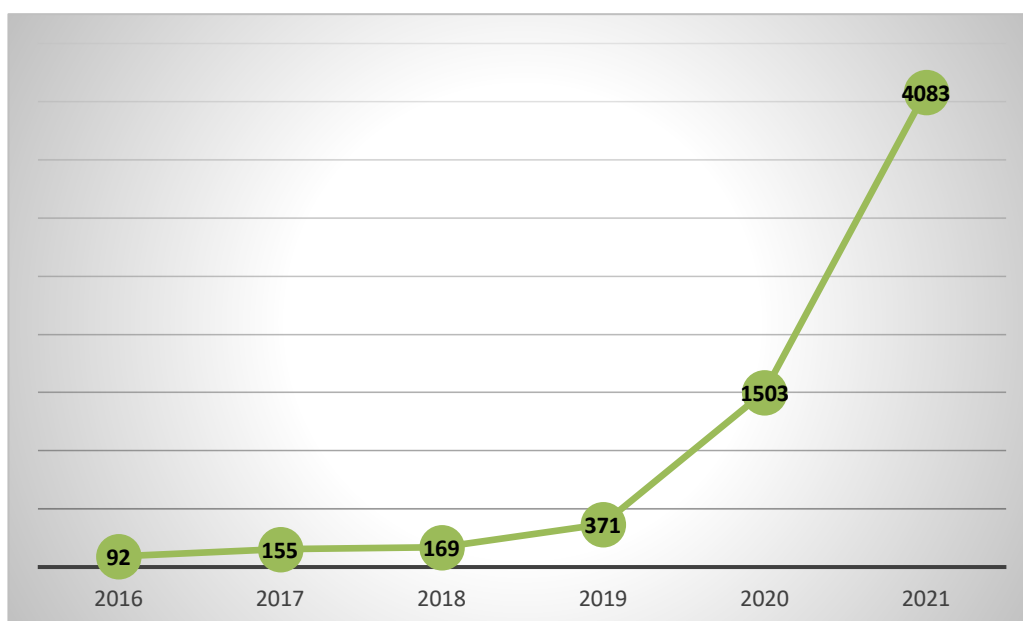
Source: ICT-ILO

Enrolment in the e-learning course of the LDCs/SIDS Trust Fund, by gender



Enrolment in the e-learning course of the LDCs/SIDS Trust Fund, by nationality



Number of participants enrolled (2016–2021)

Annex IV

List of donors to the Trust Fund (2013–2021)

